اقتصاد

حريق العصرونية يلهب اجتماع تجار دمشق

القلاع: صندوق لمساعدة المتضررين.. حمشو: سنقف مع التجار المتضررين

الجلاد: خسائر الحريق بعشرات المليارات

عداس: مراوغة في منح إجازات الاستيراد

الإمام: حزب البعث غيّر الكثير من أفكاره

| الوطن

تزامن اجتماع الهيئة العامة السنوي لغرفة تجارة دمشق أمس مع تداعيات الكارثة التي حصلت في سوق العصرونية في دمشق القديمة فجر السبت، حيث ألقت هذه الحادثة بظلالها على مجريات اجتماع الهيئة العامة وغيرت من بوصلة بنود هذا الاجتماع وهيمنت على مداخلات الحضور كيفية التعاطي والمعالجة لهذه المشكلة التي تتكرر في كل حين.

وأشار رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع خلال الاجتماع أمس إلى أن الغرفة أنشأت صندوق إعانة لمتضرري سوق العصرونية لتعويض أصحاب المحال التي تعرضت للحريق فجر السبت الماضي وفتحت حساباً في الغرفة للمساهمة فيه من أعضاء الهيئة العامة بحسب إمكانيات كل عضو في دعم هذا الصندوق بعد أن صوت المجتمعون بالإجماع على هذا الصندوق الذي ورد ضمن حزمة من البنود الخاصة بمعالجة هذه المشكلة مع اقتراح بالإعفاء من الرسوم المستحقة للعام ٢٠١٦ وقد حددت لجنة خاصة بالغرفة لاستكمال أسماء المتضررين في سوق العصرونية وتحديد حصر الأضرار بالمحل أو المستودع أو البضاعة أو باثنين أو ثلاثة من هذه الأضرار معاً. منوهاً بأن الأولوية من واردات الصندوق ستتوجه إلى إعادة بناء المحال والمستودعات التجارية وبعدها يمكن التعويض عن البضائع حيث إن البناء لهذه المحال سوف يتكون من مواد بناء معالجة آمنة وتحقق السلامة مع أنظمة إطفاء حقيقية وحديثة مع الحفاظ على الطابع العمراني والتراثي لدمشق القديمة والحي التجاري القديم.

وأشار القلاع إلى وجود مخططات وتصاميم لدى مهندسي المحافظة وتفصيلات كثيرة كانت تتعلق بمشاريع توسيع مباني دمشق القديمة يمكن الاستفادة من هذه التصاميم والمخططات وإدخال الجديد على الطابع القديم دون تشويه المنطقة القديمة، مشيراً إلى أن هذه الحوادث تكررت كثيراً في العقود السابقة وأن لا شيء يبقى على حاله حيث إن السوق سوف يعود إلى ممارسة نشاطاته بشكل طبيعي وتعود المياه إلى مجاريها ضارباً مثالاً احتراق سوق الصاغة القديم في مطلع خمسينيات القرن الماضي الذي تحول مكانته إلى بؤرة للنفايات والقمامة بعد نقل السوق إلى منطقة الحريقة وبشكل مؤقت حيث لا يزال أصحاب سوق الصاغة إلى الآن يعيشون في محال مهددة بالإخلاء في أي لحظة وما زال أصحاب المحال يحزمون مقتنيات محالهم في شنطة قبل إغلاق محالهم لنقلها إلى منازلهم لشعورهم بعدم الاستقرار وأن صاحب محل الصاغة يمكن أن يأتي في اليوم التالي إلى السوق ويلقى محله مهدداً بالإخلاء.

وأشار القلاع إلى حريق سوق الجمرك حيث أتى الحريق على كل المحال والبضائع في هذا السوق حيث تم إنشاء صندوق في حينها وعاد إلى أعماله لما كانت عليه عبر بنائه بمواد معالجة آمنة، إضافة إلى تضرر سوق مدحت باشا بما يعادل نصفه نتيجة القصف المدفعي من الاحتلال الفرنسي وعادت المحال إلى ما كانت عليه.

وبدوره عبّر أمين سر غرفة تجارة دمشق محمد حمشو عن الحزن العميق لما أصاب السوق من أضرار، موضحاً أن غرفة تجارة دمشق تواصلت منذ بدء الحريق مع دوائر محافظة دمشق ومع المحافظ لمتابعة أموره وحصار الحريق حيث تمت السيطرة على الحريق من الامتداد منذ الثانية ليلاً.

مؤكداً أن الغرفة والتجار سوف يقفون مع المتضررين بالإمكانات المتوفرة المختلفة حالياً عن السابق وليس كما يمكن أن يتوقع أصحاب المحال. وأشار إلى أن خطوط الخدمة بأنواعها كافة الكهربائية والصحية والمياه وغيرها جزء من مشاكل دمشق القديمة وأسواقها وهناك تقصير واضح اتجاه هذه الأحياء القديمة من كل القطاعات الخدمية، إضافة إلى أساليب التخزين السيئ وبلا توفير الشروط الفنية المناسبة في المحال والمستودعات حيث فوضى عمرانية في الأسواق فمن ينظمها؟ واقترح رفع توصية إلى محافظة دمشق لتزويد أحياء دمشق القديمة وأسواقها بأنظمة إطفاء وحماية حديثة لتأمين سلامة وأمن هذه الأسواق وتوفير الخسائر الفادحة التي تمنى بها في كل حين.

ولفت عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد إلى أن الخسائر في سوق العصرونية تقدر بعشرات المليارات من الليرات السورية وهو حريق يمكن أن يتكرر، مشيراً إلى ضعف المعدات والأجهزة المستخدمة في إطفاء الحريق حيث كانت تعاني كثيراً من العيوب التي أثرت في أداء عناصر الإطفاء الذين تفانوا في القيام بمهامهم على أكمل وجه، وطالب بضرورة منح قروض ميسرة لأصحاب المحال المتضررة من المصارف العاملة في سورية من دون فوائد ولمدة سنتين أو ثلاث سنوات لكون الخسائر كبيرة.

وقد حضر رئيس فرع حزب البعث العربي الاشتراكي وائل الإمام اجتماع الغرفة لاحقا والذي كان مقرراً قبل نحو أسبوعين للاستماع إلى مشاكل التجار وتزامن كذلك مع حريق العصرونية وانتقد طريقة مد الأسلاك والتوصيلات الكهربائية من فوق سطوح المنازل والمحال وعلى جدران الأسواق في دمشق القديمة وهي تمديدات غير آمنة ولا تحقق السلامة لهذه الأحياء داعياً أصحاب المحال التجارية في دمشق القديمة إلى اعتماد توصيلات كهربائية آمنة لأنها تجنبهم الكثير من الخسائر التي يمكن أن تحصل في المستقبل وهي مشاكل حرائق تحصل غالباً نتيجة تبادل خطوط الكهرباء بين الأحياء أو المحال. مشيراً إلى تشكيل فرق حزبية لتكون صلة الوصل بين التجار والجهات المسؤولة في المحافظة.

وأوضح الإمام أن الخسائر نتيجة الأزمة طالت كل مناحي الحياة المواطن والدولة والمؤسسات والاقتصاد بكل فروعه قائلاً: إن موازنة محافظة دمشق كانت بحدود ٢٥ مليار ليرة قبل الأزمة عندما كان الدولار ٥٠ ليرة واليوم موازنتها ٢٧ مليار ليرة إلا أن قوتها الشرائية لا تعادل أكثر من مليارين و٧٠٠ مليون ليرة.

وأوضح من جهة أخرى أن الدولة اعتمدت آليات العرض والطلب في الاقتصاد وأن حزب البعث غيّر الكثير من أفكاره ومفاهيمه القديمة حيث تغيرت آليات وأفكار الحزب على أرض الواقع معتمداً صيغة وصبغة المواطنة ومفهومها الشامل وآليات العرض والطلب داخل الأسواق ودور القطاع الخاص في التجارة والصناعة ولا وجود لكلمة البرجوازية في أي كتاب ولا في الاقتصاد الكلي أو الجزئي.

وانتقد التاجر سعيد الحلبي بشدة آليات التعاطي مع أسعار الصرف مقارنة بما كان يعمل به في الخمسينيات من القرن الماضي حيث كان كل مواطن يحصل على الدولارات فقط في حال أراد تغطية احتياجات محددة للسفر أو للعلاج خارج سورية وغيرها وكان يلتزم بتقديم الفواتير الخاصة بصرف القطع الأجنبي وكان المواطن يحصل على ٢٠٠٠ دولار لتغطية هذه الاحتياجات ووصف شركات الصرافة ومكاتب القطع بما يشبه بائعي الحلاوة مع ما يرافقها من مشاكل وشجار على الطرقات حيث من يرد تصدير بنزين يوفروا له الدولار، داعياً إلى التوقف عن التحكم بموارد الدولة بهذه الطريقة وموارد الشعب والاقتصاد التي دمرت الليرة السورية وهو أمر لم يحصل في أي بلد آخر مهما كانت الظروف.

على حين أشار التاجر أحمد عداس إلى مشكلة إجازات الاستيراد والمراوغة في منحها تحت ذرائع مختلفة، ضارباً مثالاً الزيت الذي تقتصر الأسواق على نوعين منه فقط وهي تخلق حالات تفرد في السوق وتغيب عمليات المنافسة عبر طرح سلع محدودة تخلق حالات احتكار، واصفاً تجار دمشق كالسيل الجارف حيث إن وضع الحواجز والعراقيل لا يجدي نفعاً لأنهم لا يعدمون الوسيلة في الحفاظ على موارد رزقهم.

ورد القلاع: «لو أن القرار لي في ما يخص القطع الأجنبي لكنت تعرضت للكثير من المشاكل»، مشيراً في الوقت ذاته إلى نقص حاد في الإيرادات وخاصة من القطع الأجنبي «فلا نفط ولا فوسفات ولا حاصلات زراعية ولا تحويلات ولا سياحة ولا ترانزيت، متسائلاً: من أين نأتي بالمال؟».

الفلاحون اقترضوا ٢٥٠ مليون ليرة فقط من «الزراعي» في ثلاثة أشهر والحكومة اقترضت ٣٧ ملياراً

| محمد راكان مصطفى

كشف مدير عام المصرف الزراعي التعاوني إبراهيم زيدان لـ«الوطن» أن القروض الممنوحة لغاية شهر آذار من العام الجاري (٢٠١٦) تجاوزت ٣٧,٢٥ مليار ليرة سورية، بنسبة تنفيذ وصلت إلى ٤٠٪ فقط من المخطط، موزعة على ٢٥٠ مليون ليرة سورية إقراضات المصرف و٣٧ مليار ليرة سورية الاقراضات الممنوحة بموجب أنظمة خاصة لمصلحة جهات القطاع العام للمؤسسة العامة للحبوب.

مشيراً إلى أن خطة المصرف في مجال الإقراض لعام ٢٠١٦ تقدر بمبلغ ٢٠ مليار ليرة إضافة إلى ١١٥ مليون ليرة لقرض المشروع الوطني للري الحديث وخطط للقروض الممنوحة بموجب أنظمة خاصة للقطاع العام مبلغ ٧٤ مليار بحيث بلغ إجمالي الإقراض المخطط لعام ٢٠١٦ مبلغاً قدره ٩٤ ملياراً و١١٥ مليون ليرة سورية.

أما في مجال مبيعات مستلزمات الإنتاج بين زيدان أنه وعلى الرغم من الظروف التي يمر بها القطر استمر المصرف الزراعي بتأمين مادة السماد للفلاحين في المناطق الآمنة حيث بلغت مبيعات مستلزمات الإنتاج لغاية نهاية الربع الأول من العام ٢٠١٦ مبلغاً قدره ٨٨٧ مليون ليرة سورية موزعة سوبر فوسفات بكمية ١٨٥٧ طناً بقيمة ١٦١مليون ليرة وسماد يوريا بكمية ١٠٢٨٤ طناً بقيمة

تجاوزت ٧٢٥ مليون ليرة على حين بلغت كمية سماد نترات الأمونيوم ٣٠ بالمئة بكمية ٣٩ طناً بقيمة ١,٨ مليون ليرة وسماد سلفات البوتاس ١ طن بقيمة ٧٧ ألف ليرة سورية.

أما في مجال دوائع المصرف وحسب زيدان لحظت دوائع المصرف ارتفاعاً حيث بلغت الكتلة الإجمالية للودائع حتى نهاية الربع الأول مبلغ ٣٥ ملياراً و٦٥١ مليون ليرة وفي التفاصيل بلغت قيمة الودائع تحت الطلب مبلغاً قدره ٣٢ ملياراً و٥٣٣ مليون ليرة سورية ووصلت ودائع لأجل مبلغاً قدره ٤٨٠ مليون ليرة سورية على حين بلغت ودائع التوفير مليارين و٥٧٧ مليون ليرة سورية ووصلت الحسابات المجمدة إلى مبلغ قدره ٦١ مليون ليرة سورية.

وذلك مقارنة بالكتلة الإجمالية للودائع حتى نهاية الربع الأول من العام ٢٠١٥ والتي بلغت ٣٢ ملياراً و٦٢ مليون ليرة وفي التفاصيل بلغت قيمة الودائع تحت الطلب مبلغاً قدره ٢٩ ملياراً و١٩٨ مليون ليرة سورية ووصلت ودائع لأجل مبلغ ٥١٣ مليون ليرة سورية على حين بلغت ودائع التوفير مليارين و٢٩٠ مليون ليرة سورية ووصلت الحسابات المجمدة إلى مبلغ قدره ٦١ مليون ليرة سورية.

وكشف زيدان عن إضافة خدمة الصراف الآلي إلى خدمات المصرف بناء على الاتفاق الموقع مع المصرف العقاري الذي تم بموجبه تشغيل ١١ صراف آلياً في كل من السويداء وطرطوس وبانياس وصافيتا واللاذقية القدموس وجبلة وحماة ومصياف وقطنا وتلكلخ، ويتم حالياً متابعة إجراءات تشغيل صراف السلمية وبالنسبة لصراف القنيطرة يتم العمل على نقله إلى الإدارة العامة كما سيتم تخديم باقي المحافظات والمناطق الآمنة مستقبلاً بهدف تسهيل الخدمات المصرفية المقدمة لعملاء المصرف.

وعن الخطة الاستثمارية للمصرف بين زيدان أنه تم لحظ مبلغ ٤٠٠ ألف ليرة سورية للخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٦ موزعة على ٣٥٩ ألف ليرة للمشاريع المباشر بها في الخطة الخمسية العاشرة وقد خصص لتطوير عمل المصرف مشروع شراء نظام معلوماتي للإدارة العامة ومشروع تطوير التجهيزات الحاسوبية في الإدارة العامة ومشروع توسيع شبكة لفروع المصرف غير المشمولة بالشبكة.

وبالنسبة لمشروع تقديم وتركيب وتشغيل شبكة الاتصالات الخاصة بالمصرف الزراعي أكد زيدان أنه تم إدراج المشروع ضمن مشاريع الخط الائتماني السوري الإيراني وبانتظار موافقة مجلس الوزراء على إقرار المشروع ضمن الخط الائتماني.

٤٠٠ مليون ليرة فقط حصيلة تسويق الحمضيات عبر «الخزن» طوال الموسم

| عبد الهادي شباط

كشف مدير فرع الخزن والتسويق بدمشق فاروق عطوان لـ«الوطن» أن المؤسسة سوقت نحو ٥٠ ألف طن من محصول الحمضيات لهذا الموسم، بقيمة تجاوزت ٤٠٠ مليون ليرة سورية، وهو ما يشكل نسبة تنفيذ تفوق الكميات المخطط تسويقها حيث بلغت نسب تنفيذ تسويق الحمضيات لدى المؤسسة ١٠٥٪ لهذا الموسم وتم تسويق نحو ٣٥ ألف طن من الحمضيات محلياً عبر منافذ وصالات البيع التابعة للمؤسسة في المحافظات في حين تم تسويق نحو ١٥ ألف طن من الحمضيات للأسواق الخارجية معظمها عبر البحر. مشيراً أن تعطل عمليات التصدير عبر الحدود البرية مع الدول المجاورة حد من عمليات التسويق الخارجي حيث فوت إغلاق الحدود مع الجانب العراقي تصدير ما لا يقل عن ١٠٠ ألف طن حيث تعتبر العراق سوقاً مهماً لتصريف الحمضيات السورية وخاصة أن الجانب العراقي يرحب بالمنتجات السورية.

وأشار إلى أن المرحلة الحالية ليست مرحلة تخزين لأنها بداية الموسم لمعظم الخضر وليس لدى المؤسسة حالياً أي كميات مخزنة من الخضر يمكن طرحها، سوى قرابة ٧٠ ألف طن من الفواكه (التفاح) مخزنة لدى المؤسسة في محافظة السويداء، وفيما يتعلق بتخزين مادة البطاطا أشار أن صعوبة الوصول لأماكن الإنتاج في العديد من المناطق أسهمت في انخفاض عمليات التخزين لهذه المادة، وخاصة أن مركبات النقل التابعة للمؤسسة تعرضت للعديد من عمليات الاعتداء عليها، وكانت المؤسسة قد عملت على استجرار كميات من مادة البطاطا من منطقة سعسع في محافظة ريف دمشق رغم خطورة الطريق.

وأوضح أن المؤسسة تعمل عبر صالاتها على تأمين مختلف المواد والمستلزمات الأساسية للمواطن وخاصة المستلزمات اليومية والضرورية وبأسعار تنافسية ومنخفضة مقارنة مع الأسعار في الأسواق المختلفة حيث تنخفض أسعار المواد الأساسية التي تم تأمينها عبر الخط الائتماني الإيراني بنسبة ١٠-٢٠٪.

وعن عدم وجود أثر واضح يلمسه المواطن في تدخل الخزن والتسويق خاصة في مجال الخضر أكد أن المؤسسة غير قادرة على تأمين وتغطية كل احتياجات السوق وأنها لا تستطيع تغطية سوى جزء من الاحتياجات العامة لكن تعمل ضمن قدراتها المتاحة على تحقيق توازن في السوق لجهة العرض والأسعار وكسر حالات الاحتكار وخاصة للمواد الأساسية وذلك بالانسجام مع سياسة التدخل الإيجابي التي تنتهجها المؤسسة.

مشيراً إلى أن المؤسسة تمتلك قرابة ١٤ منفذاً في سوق الهال المركزي تسهم في زيادة قدرة المؤسسة على التدخل في هذا السوق وطرح المنتجات بأسعار منافسة وتحقيق توازن في الأسعار، كما استغلت المؤسسة كل المساحات المتاحة لها في هذا السوق واستطاعت إحداث ٤ مسالخ للحوم لتوفير المادة وبسعر جيد ومواصفات مضمونة، وخاصة أن أسعار مادة اللحوم ارتفعت بنسب كبيرة مؤخراً وبات العديد من الباعة والقصابين يتلاعب باللحوم عبر غش المادة وخلط اللحوم مع بعضها أو عبر إضافة ملونات لتعديل مواصفات اللحوم المعروضة، كل ذلك دفع بالمؤسسة لزيادة توفيرها لمادة اللحوم وبسعر مدروس.

انخفاض في أسعار الخضر وارتفاع في أسعار المواد المستوردة

الأحمد: ازدياد العرض للخضر نتيجة بدء الموسم الصيفي

| محمود الصالح

شهدت أسواق دمشق وريفها انخفاضا واضحاً في أسعار معظم أنواع الخضر خلال نهاية الأسبوع الماضي وبداية هذا الأسبوع بينما حافظت باقي المواد الاستهلاكية من سكر ورز وزيت وسمنة ومنظفات على استمرار ارتفاعها ارتباطا مع «الأخضر سيئ الذكر». حيث بلغت أسعار البطاطا في مختلف أسواق الخضر في مدينة دمشق وريفها بين ١٠٠ – ١٧٥ ليرة سورية حسب النوعية والجودة والأسواق وكذلك حال البندورة التي بيعت بسعر ١٢٥ ليرة سورية في سوق باب سريجة والشيخ سعد و١٥٠ ليرة في الأسواق الأخرى وفي ريف المحافظة على حين انخفضت أسعار الكوسا إلى ٣٥ ليرة سورية في كثير من أسواق دمشق والثوم الأخضر ٣٥٠ ليرة سورية والباذنجان إلى ٣٥٠ ليرة سورية أما أسعار خضر المونة البازلاء ١٣٠ ليرة سورية والفول الأخضر ٩٠ ليرة سورية وهناك انخفاض على أسعار البرتقال ٥٠ ليرة والفريز ٣٠٠ ليرة للكيلو والجارنك ٥٠٠ ليرة وحافظ التفاح على أسعاره بين ٢٠٠–٣٠٠ ليرة للكيلو.

مصادر مديرية تموين دمشق أكدت أن دوريات التموين تواصل حملتها على مختلف الأسواق في مدينة دمشق بهدف ضبط الأسعار والتأكد من المواصفات المطلوبة للبضائع المطروحة في الأسواق وبلغ عدد الضبوط التموينية خلال الشهر الحالي بحدود ٨٠٠ ضبط تمويني شملت مختلف الفعاليات التجارية في المدينة.

وفي ريف دمشق أكد خالد الأحمد رئيس دائرة حماية المستهلك أن المديرية تراقب الأسعار في ريف المحافظة من خلال تسيير دورياتها بشكل يومي لمراقبة الأسواق وتم خلال الفترة الماضية من العام الحالي تنظيم ٢٧٠٠ ضبط لمعظم الفعاليات منها للمواد الغذائية وغير الغذائية وعدم الإعلان عن أسعار والغش والتدليس وضبوط لمواد منتهية الصلاحية ولبيع مواد الإغاثة وللمحروقات وعدم الإعلان عن الأسعار وإبراز فواتير والبيع بسعر زائد وأكد الأحمد أن المديرية تراقب مختلف الفعاليات الاقتصادية في ريف المحافظة. وعزا الأحمد سبب انخفاض أسعار الخضر خلال هذه الفترة إلى زيادة العرض نتيجة بدء إنتاج الموسم الصيفي ودخول أراض للإنتاج الزراعي لم تكن تنتج خلال الفترة الماضية وتحسن طرق المواصلات بين أماكن الإنتاج والاستهلاك.

إلى ذلك تشير المعطيات الموجودة في جميع أسواق دمشق وريفها إلى استمرار ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية الأخرى المستوردة مثل الرز ٥٠٠ ليرة والزيت ٦٥٠ ليرة والسمنة ٨٠٠ ليرة وحليب البودرة ٣٥٠٠ ليرة وكذلك المواد غير المستوردة من اللحوم الغنم ٥٠٠٠ ليرة والفروج ٩٠٠ ليرة والبيض ٨٥٠ ليرة. ويترافق هذا الارتفاع في أسعار المواد الأساسية بارتفاع مستمر بأسعار الخدمات من دون التقيد بأي أسعار تضعها الجهات المعنية.

إعلان عن عرض استثمار براءة الاختراع

حامل الكولاجين المدور
المودعة في سورية برقم ٢٠١٣١٢٠١١٤
للمراجعة مع سابا وشركاهم للملكية الفكرية ص.ب: ٤٦٠ دمشق

إعلان عن عرض استثمار براءة الاختراع

عملية للحصول على كبسولات دقيقة
المودعة في سورية برقم ٢٠١٢٠٥٠٠٩٤
للمراجعة مع سابا وشركاهم للملكية الفكرية ص.ب: ٤٦٠ دمشق